او مرض ان قلت يجب لا تودي القلقلة الي نقص منفعة من منع وغيره فكصحيحة ي حكمها لبقاء المنفعة والجمال ويجب في كل عضو لا منفعة فيه كاليد الشلاء والذكر الاشل وخرزات كالاصبع الاشل حكومة وكذا ي كسر العظام لان الشرع لم يقض عليه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا اتجب ي تفويج الرقبة والوجه وتسويده وي حلمتي الرجل والخنثى واما حلمتا المراة ففيهما دية لان منفعة الارضاع وجمال الثدي بهما المنفعة البديعة وجمالها بالاصابع وي احداهما نصفها والحلمة كاني المحرر المجتمع الناتي على راس الثدي ي تنبيه لو ضرب ثدي امراة فشل بفتح الثاني وجبت ديته وان استرسل فحكومة لان الغاية مجرد جمال وان ضرب ثدي خنثى فاسترسل لم يجب فيه حكومة حتى يتبين كونه امراة لاحتمال كونه رجلا فلا يلحقه نقص بالاسترسال ولا يقوته جمال فاذا تبين امراة وجبت الحكومة والحكومة جزء من الدية نسبته الي دية النفس نسبة نقص الجناية من قيمة المجني عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها حال جرحه فيقال كم قيمة المجني عليه بصفاته التي هو عليها بغير جناية لو كان رقيقا فاذا قيل مائة فيقال

كم قيمته بعد الجناية فاذا قيل تسعون فالتفاوت العشر فيجب عشر دية النفس وهو عشر من الابل اذا كان المجني عليه حرا ذكرا مسلما لان الجملة مضمونة بالدية فتضمن الاجزاء منها كما ي نظيره من عيب المبيع تنبيه تقدم انا لم اخل بترتيب صور الاقسام الثلاثة فانه قبل فراغه من الاول اعني ابانة الاطراف ذكر الثاني اعني المنافع ثم عاد الى الاول ثم ذكر الثالث اعني الجراحة ثم ختم بالسن الذي هو من جملة صور الاول وكان حق الترتيب الوضعي ذكر الاول على ما سبق الا انا لامر فيه سهل ثم انه اقتصر ي الاول على ايراد احدى عشر صورة واهمل منها صوره ستة وي الثاني على خمسة واهمل من صوره تسعة كما اوضحته ي شرح المنهاج وغيره ودية العبد اي والجناية على نفس الرقيق المعصوم ذكرا كان او انثى ولو مدبرا او مكاتبا او ام ولد فقيمته بالغة ما بلغت سواء كانت الجناية عمدا او خطا وان زادت على دية الحر كسائر الاموال المتلفة ولو عبر المصنف بالقيمة بدل الدية كان اولى فيقول ي العبد قيمته لما سبق ي الفرق الدية اول الفصل ولا يدخل ي قيمته التغليظ اما المرتد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)